أداء إيجابي للبورصة في أسبوع.. والسوقي يرتفع 1.9 بالمئة

سجلت بورصة الكويت أداءً إيجابيا خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع تباين بالتداولات، ونموا بنحو 1.9 بالمئة في القيمة السوقية للأسهم.

صعد مؤشر السوق الأول أسبوعياً بنحو 2.13 بالمئة بإقفاله عند مستوى 7447.17 نقطة بمكاسب بلغت 155.65 نقطة عن مستوى الأسبوع السابق المنتهي في 19 أغسطس 2021. وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة بنحو 1.85 بالمئة عند مستوى 6791.35 نقطة رابحاً 123.13 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 6668.22 نقطة.

وارتفع أيضاً مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.95 بالمئة عند مستوى 5486.26 نقطة، مقابل 5434.77 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، رابحا 51.49 نقطة.

وأغلق مؤشر رئيسي 50 تعاملات الأسبوع الجاري عند النقطة 5781.84، رابحا 53 نقطة، تمثل نمو بـ0.93 بالمئة.

إنتاجية المواطن منخفضة لأنه محشور ضمن حشد يفوق متطلبات العمل

«الشال»: ثلثا الاقتصاد قطاع عام وتكلفته الأعلى في العالم وانتاجيته الأضعف

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الكويت والاستدامة – الاقتصاد والمالية العامة: لا يحتاج الحكم على ما هو مستدام وما هو غير مستدام إلى تخصص علمي دقيق، تحكيم المنطق يكفي، وفي تقريرنا الحالي سوف نعتمد المنطق في تقديرنا على ما هو غير مستدام، والمنطق أيضاً قاطع في حكمه على أن تكاليف اصلاح ما هو غير مستدام، ترتفع حال التأخر في بدئها، وفرص نجاح الإصلاح تتآكل مع مرور الزمن.

الاقتصاد: المحطة الأولى هي الاقتصاد، وثلثا الاقتصاد قطاع عام، تكلفته الأعلى في العالم وانتاجيته الأضعف، إنتاجية المواطن منخفضة لأنه محشور ضمن حشد كبير يفوق بكثير متطلبات العمل، والسعة المكانية ضيقة، ومهما بلغ جهده، تظل حظوظ تعيينات وترقيات البراشوت هي الطاغية. مثل هذه التركيبة الاقتصادية، من المستحيل أن تنتج سلع وخدمات منافسة في الجودة ومستوى الأسعار، لذلك سوف تتضخم فاتورة تكاليف الإنتاج من دون قدرة السلع والخدمات المنتجة على المنافسة في السوق المحلي أو الخارجي، والأهم سوف تظل عاجزة عن خلق فرص عمل مواطنة مستدامة، بينما الاقتصاد حالياً يحتاج إلى خلق 25 ألف فرصة عمل كل عام، والأرقام تتزايد بمرور الزمن.

المالية العامة: المحطة الثانية هي المالية العامة، هي الأخرى غير مستدامة، ومخاطر عجزها تظهر على مدى زمني أقصر، ويستخدمها سياسيون وقوداً لشراء ود الناس وشراء ديمومة مناصبهم، وأقسى مخاطرها سوف تطال الغالبية الساحقة من الناس. في عام 2000، كان إجمالي النفقات العامة نحو 4 مليار دينار كويتي، حينها كان التعليم والخدمات الصحية ومستوى البنى التحتية أفضل بكثير من مستواها في الوقت الحاضر. وبلغت النفقات العامة في الموازنة الحالية 2021/2022 نحو 23 مليار دينار كويتي أو نحو 5.75 ضعف نفقات عام 2000، وكل ما ذكر عاليه بات أسوأ. ورغم صدمات سوق النفط وجائحة كورونا والتشديد على ضرورة الإصلاح المالي، ارتفع مستوى النفقات العامة في ست سنوات، أي منذ عام 2015، بنحو 26.4 بالمئة، ولو استخدمنا نفس معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة في سنوات الأزمة الست الأخيرة، نجده يبلغ 4.1 بالمئة. وإن استمر نفس معدل النمو السنوي المركب، وذلك مجافي لمنطق ارتفاع أرقام القادمين إلى سوق العمل ومتطلبات زيادة السكان والإسكان، سوف يبلغ حجم النفقات العامة في عام 2030 نحو 33 مليار دينار كويتي، وبحلول موعد بلوغ كويت جديدة في عام 2035، سوف يبلغ مستوى النفقات العامة نحو 38.6 مليار دينار كويتي، حينها لن تكون كويت جديدة تعني جودة أعلى. والخللان المذكوران هما خلل انتاجي، وخلل مالي، ولا بأس من استمرارهما لو قدمت الحكومة ما يدعم قناعتها بأنهما مستدامان، أو حتى يمكن التعايش معهما بتكاليف محتملة، ولكنها يفترض أنها تعرف أنهما غير مستدامتان، وذلك ما سطره لها كل من استشارته. وبات معلوم لو أنها وعت بمخاطر عدم الاستدامة بعد أزمة النفط الأولى في خريف عام 2014، لكانت الأن قد قطفت ثمار قرارتها بتكاليف محتملة وبمستقبل واعد، ذلك لم يحدث، ولا يبدو من المؤشرات الحالية أن الإدارة العامة واعية أو راغبة في الحد من مخاطرهما.

«التجاري» يلتقي محافظ حولي

محافظ حولي مستقبلا اماني الورع

في إطار التعاون والشراكة المجتمعية البناءة بين البنك التجاري ومحافظات الكويت، والدعم الذي يقدمه البنك للفعاليات والأنشطة الرياضية والاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة قاطنيها وجميع أفراد المجتمع، استقبل معالي محافظ حولي علي سالم الاصفر نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري أماني يوسف الورع.

وقد جاء هذا اللقاء الذي عقد في ديوان عام المحافظة لبحث ومناقشة الترتيبات التي يقوم بها التجاري لتوفير الدعم والرعاية للعديد من الأنشطة الاجتماعية والصحية والرياضية التي تنظمها محافظة حولي لخدمة قاطني المحافظة والتي لاقت صدى طيباً لدى العديد من قاطني المحافظة وساهمت في إبراز الدور الاجتماعي والتنموي الرائد الذي يضطلع به البنك التجاري الكويتي.

وخلال اللقاء، أكد معالي محافظ حولي علي الأصفر ع لى الدور المجتمعي الفعال للقطاع المصرفي الكويتي على امتداد الكويت بوجه عام، مشيداً في هذا الصدد بما يقوم به البنك التجاري الكويتي من جهود وما ينظمه من برامج مجتمعية متميزة ترسخ مفهوم المسؤولية المجتمعية.

ومن جانبها، قالت أماني الورع أن الشراكة بين البنك التجاري والعديد من الجهات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تأتي لتأصيل أوجه المسؤولية المجتمعية للبنك، مؤكدة استمرار البنك في دعم كل ما من شأنه أن يعود بالفائدة والنفع على مختلف شرائح المجتمع، مثمنة دور القائمين على إعداد وتنظيم البرامج الاجتماعية التي تغطي الفعاليات المختلفة لمحافظة حولي.

وفي ختام الزيارة أعربت أماني الورع عن سعادتها باللقاء الذي تناول عدد من الأنشطة والفعاليات التي ستنظمها المحافظة خلال العام الحالي والتي سوف يقوم البنك والمحافظة برعايتها.

«اتحاد الشركات» يستضيف مؤتمر «تشجيع الاستثمار بين فيتنام والشرق الأوسط»

لقطة جماعية

صرح صالح السلمي – رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار بأن الاتحاد وفي خضم أنشطته المستمرة على كافة الأصعدة وخاصة المعنية في قطاع الاستثمار، وبالتنسيق مع سفارة فيتنام بدولة الكويت، استضاف الاتحاد مؤتمر تشجيع الاستثمار بين فيتنام والشرق الأوسط، بتاريخ 26/08/2021، وهو مؤتمر دولي عن بُعد (Virtual Conference) نظمته وزارة الخارجية في فيتنام من خلال معالي وزير الخارجية الفيتنامي، وشارك فيه ممثلي سفارات فيتنام من دول مختلفة حول العالم، وكذلك عدد كبير من المشاركين والمهتمين من مختلف الدول، وكان الاتحاد هو منصة الحضور من دولة الكويت.

حيث حضر في مقر الاتحاد سعادة سفير فيتنام لدى دولة الكويت H.E Ngo Toan Thang، والملحق التجاري للسفارة Tran Trung Hieu وعدد من أفراد البعثة الدبلوماسية وطاقم العمل في سفارة فيتنام، كما حضر عدد من المهتمين والمستثمرين الكويتيين في فيتنام، إضافة إلى عدد من الشخصيات الذين شاركوا من دولة الكويت عن بُعد.

وقد هدف المؤتمر إلى تعريف شركات الاستثمار والمهتمين بالتغييرات والتحسينات التي اتخذتها حكومة فيتنام لتحسين بيئة الاستثمار في فيتنام لاستقطاب رؤوس أموال للاستثمار في فيتنام من جميع أنحاء العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج، الأمر الذي دفع بالاتحاد إلى استضافة هذا الحدث الدولي في إطار الدور المنوط به للمشاركة في عرض الفرص الاستثمار المتاحة على شركات الاستثمار في دولة الكويت.

وقد بدأ المؤتمر جلسته الأولى بعنوان "اتجاهات الاستثمار الخارجي في الشرق الأوسط وإمكانيات سوق فيتنام" خلال الجلسة الأولى من المؤتمر، والتي تناولت مناقشة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وصناديق الاستثمار اللذان توفرهما فيتنام لدول الشرق الأوسط، تغيير اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام لاستقطاب استثمارات منطقة الشرق الأوسط، كما تم إلقاء الضوء على سياسة خطة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2021 – 2030.

أما الجلسة الثانية من المؤتمر، فقد كانت تحت عنوان "مناهج جديدة لتعزيز التعاون الاستثماري بين فيتنام والشرق الأوسط"، وقد تناول المتحدثون خلال هذه الجلسة خبرات ووجهات النظر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام، أوجه التعاون المختلفة لتعزيز استثمارات الشرق الوسط في فيتنام، مشاركة التجارب لجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في فيتنام، صندوق الاستثمار المشترك: نموذج ناجح يتم توسيعه.

وبعد انتهاء جلسات المؤتمر شكر سعادة سفير فيتنام لدى دولة الكويت H.E Ngo Toan Thang صالح السلمي – رئيس الاتحاد على استضافة المؤتمر في مقر الاتحاد، مشيداً بجهود الاتحاد في تنظيم والمشاركة في المؤتمر من دولة الكويت وتعاون الاتحاد مع السفارة في هذا الصدد.

من جانبه أعرب صالح السلمي عن ترحيب الاتحاد باستضافة سعادة السفير والوفد المرافق والحضور، لتعزيز فرص اطلاع شركات الاستثمار على المفهوم الجديد للاستثمار في فيتنام، متمنياً التوفيق للمستثمرين المهتمين والقائمين على تطوير بيئة الاستثمار في فيتنام لاستقطاب الاستثمارات من دول الشرق الأوسط ومنها دولة الكويت.

ضمن استراتيجيته للتنمية المستدامة

إسناد رئاسة مجموعة متابعة الالتزام في «بوبيان» لمنى الدعيج

منى الدعيج

أعلن بنك بوبيان عن إسناد منصب رئيس مجموعة متابعة الالتزام إلى منى عبداللطيف الدعيج والتى كانت تشغل منصب نائب رئيس المجموعة وذلك في إطار حرص إدارة البنك على دعم الكوادر الوطنية النسائية ومنحها الفرصة للوصول إلى أعلى المناصب في البنك .

وعلق نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد على هذا الاختيار بقوله " تولي إدارة بنك بوبيان اهتماماً خاصاً بالكوادر الوطنية وتشجيعها على الترقي واكتساب الخبرات اللازمة حيث يعتبر بنك بوبيان من أعلى مؤسسات القطاع الخاص على مستوى الكويت سواء في توظيف العمالة الوطنية او منحها فرص الوصول لاعلى المراتب " .

وأضاف " كجزء من استراتيجية الاستدامة للبنك فإن تمكين المرأة يأتى في مقدمة الاولويات التى يحرص عليها بنك بوبيان سعياً منه لزيادة مشاركة الزميلات في البنك وترقيتهم ومنحهم الفرصة للوصول إلى أعلى المراكز، مؤكداً أن الدعيج تعتبر نموذجاً لنجاح المرأة في تولى المناصب الرئيسية وتأكيد على استراتيجية الاستدامة التى ينتهجها البنك .

وتعتبر منى الدعيج من كوادر بنك بوبيان التى انضمت إليه في مراحله الأولى منذ التأسيس كما تعتبر من الكوادر النسائية المميزة في البنك من خلال جميع الوظائف والمناصب التى تولتها في البنك على مدار السنوات الماضية .

واكتسبت خبرتها منذ تخرجها من جامعة الكويت عام 2005 – كلية العلوم الإدارية من خلال عملها في إدارات البنك المختلفة والفروع حتى وصلت إلى منصب المدير التنفيذي لإدارة دعم الفروع والمبيعات المركزية ودعم القنوات المباشرة قبل اختيارها كنائب لرئيس مجموعة الالتزام في فبراير الماضي ثم رئيساً للمجموعة.

وخلال هذه الفترة شاركت منى الدعيج في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة سواء داخل الكويت وخارجها في اكبر الجامعات والمعاهد المعروفة وهو ما أكسبها خبرات مميزة في العديد من مجالات العمل المصرفي.

نظام التعليم في الكويت يكرس حملة شهادات لا علاقة لها بصناعة المستقبل

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الكويت والاستدامة – التعليم والصحة والبنى التحتية: ما ينطبق على كل ما سبق ينطبق أيضاً على الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية، فالتعليم الكمي والخدمات الصحية التي يغلب على نفقاتها الشق الإداري والبنى التحتية غير المرتبطة بخلق فرص عمل مواطنة ومستدامة وبإنتاج سلعي وخدمي منافس، كلها غير مستدامة أيضاً.

التعليم: يرتبط التعليم في الكويت بالحصول على شهادة، ليس مهماً مستواها ولا يهم أيضاً اختصاصها وحاجة سوق العمل إليها، المهم هو الامتيازات المالية والاجتماعية التي تمنحها تلك الشهادة، وذلك ما خلق أزمة الشهادات المزورة. تقر الحكومة الحالية في برنامجها بتخلف التعليم العام بنحو 4.8 سنة، ويهوى تصنيف الجامعة الحكومية الوحيدة إلى ما بعد الألف، ذلك يحدث رغم ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام والعالي إلى أعلى مستويات العالم. وأهم أهداف التنمية هي الاستثمار في الانسان، هدف ووسيلة التنمية، ورغم حدوث تغير جوهري في أنماط التعليم وتخصصاته في معظم العالم لكي تتوافق مع متطلبات الإنتاج المختلفة جذرياً في المستقبل، يكرس نظام التعليم في الكويت حملة شهادات لا علاقة لها بصناعة مستقبل. ذلك نظام تعليم غير مستدام، مسئولية فشله لا تقع على التلميذ أو الطالب، وإنما على الإدارة العامة المسئولة عن مناهجه وقيمه والوعي بأهميته، ومع عجز الاقتصاد عن خلق الوظائف، ما سوف يتعرض له مخرجات مثل هذا النظام التعليمي في المستقبل، أمر قاسي.

الخدمات الصحية: واحد من أهم المعايير لقياس كفاءة نظام الخدمات الصحية هو سلامة توزيع نفقاتها، والمعيار الصحيح هو توزيع تلك النفقات ما بين 70 بالمئة خاصة بالجهاز الطبي ومستلزماته، وما لا يزيد عن مستوى 30 بالمئة هي نفقات الجهاز الإداري المساند. في الكويت،

الحكومة توظف نحو 80 بالمئة من العمالة الوطنية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الكويت والاستدامة – العمالة والسكان العمالة خلل ميزان العمالة هو الأخطر، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، فالبطالة السافرة تهدد الاستقرار، والاستقرار هو الركن الأساس لتدفقات الاستثمار والإصلاح، والحكومة توظف نحو 80 بالمئة من العمالة الوطنية ، وتدعم ما عداهم، وتحتاج إلى توظيف مثلهم بحلول عام 2035. إن استمرت سياساتها الحالية في زمن تستهلك فيه فاتورة الرواتب والأجور المباشرة وغير المباشرة نحو 73 بالمئة من نفقات الموازنة العامة، وفي وضع لا علاقة فيه بين الأجر والإنتاجية، والواسطة هي الطاغية في التعيين والترقية، حتى بات الاقبال على القطاع العام لا تبرره حاجة العمل، وإنما تبعاً لفروقات الرواتب والامتيازات وقلة متطلبات العمل وقيمه المتراخية. وفي مثال صارخ، ونحن هنا لا نتكلم عن كيفية اقناع وزير النفط لمجلس الوزراء يومها في عام 2011 بأن كوادر النفط لا تكلف المالية العامة مبالغ تُذكر، فذلك كان لغز، ولكن نتكلم عن أثره السلبي جداً على ازدحام وضعف إنتاجية القطاع الوحيد الممول للمالية العامة، وأثره على ارتفاع تكاليف انتاج برميل النفط في زمن توحي فيه كل التوقعات بأن أسعار النفط إلى هبوط. إذاً، عدم استدامة ميزان العمالة مهدد من الأعداد غير المسبوقة للقادمين إلى سوق العمل، ومهدد من ضعف سوق النفط وارتفاع تكاليف انتاجه وزيادة الاستهلاك المحلي له، ومهدد من عدم استدامة المالية العامة لفقدانها لمرونتها بتركيبة بنودها المذكورة.

موريتانيا تعلن تسوية الديون الكويتية بعد 40 عاماً

أعلن وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أن بلاده توصلت مع الكويت لتسوية نهائية لـ"معضلة" الديون الكويتية التي تعود إلى أربعين عاماً ووصف الاتفاق بـ" الإنجاز".

وأوضح وزير المالية محمد المين ولد الذهبي في مؤتمر صحفي بنواكشوط أن اجمالي أصل الدين الذي لم تتم معالجته 82 مليون دولار أمريكي وأنه دين عالق أثر على مصداقية الدولة ورفع مؤشرات الاستدانة.

وأضاف أنه تم التوصل إلى اتفاق مع دولة الكويت يقضي بتسديد أصل الدين (82 مليون دولار) في أفق 20 سنة مقبلة مع فترة سماح سنتين وبنسبة فائدة سنوية قدرها 5 بالمئة.

وبإلغاء 95 بالمئة من فوائد الديون الكويتية المتراكمة وتحويل 5 بالمئة منها إلى استثمارات محلية تعود بالنفع على البلدين.

وقارن بين هذا الاتفاق الذي بلغت فيه نسبة الإلغاء 95 بالمئة ومبادرات إلغاء المديونية العالمية التي لم تتجاوز فيها نسبة إلغاء الفوائد 67 بالمئة.